ARTICLE

JOURNAL`S UNIVERSITY OF BABYLON FOR ENGINEERING SCIENCES (JUBES)

مـــجلـة جـــامعة بـــابـل للعلـــوم الهندسية

Vol. 34, No. 1. \ 2026 ISSN: 2616 - 9916

An Analytical Study of Cultural Imprint Strategies in Urban Development

Shahad Mohammed Kadhim

College of Architecture Engineering, University of Technology, Baghdad, Iraq

ae.22.21@grad.uotechnology.edu.iq

Nada Abdulmueen Hasan

College of Architecture Engineering, University of Technology, Baghdad, Iraq

nada.a.hasan@uotechnology.edu.iq

Received:	5/2/2026	Accepted:	12/3/2026	Published:	31/3/2026

Abstract

Contemporary urban thought has increasingly shifted toward integrating culture as a strategic resource in urban development processes, particularly as conventional development models have demonstrated limitations in addressing identity, social cohesion, and long-term sustainability. Within this context, this study aims to construct a comprehensive conceptual framework for the notion of the cultural imprint and to examine the role of its strategies in guiding urban development toward more context-responsive and balanced trajectories.

The research adopts a theoretical–analytical approach grounded in a critical review of the literature addressing the culture–urban development nexus. It draws upon key theoretical perspectives—including Competitive Advantage Theory, the Creative Class Theory, and the Capability Approach—as interpretive lenses for understanding how culture can be operationalized within urban transformation processes. The analysis conceptualizes the cultural imprint as a dynamic, multidimensional construct emerging from the interaction between cultural heritage, social structures, economic patterns, and material expressions within the built environment.

The study proposes three principal strategies for activating the cultural imprint in urban development: localization and activation, cultural diagnosis, and cultural production and consumption. These interconnected pathways contribute to reintegrating spatial memory, strengthening urban identity, and enhancing socio-economic vitality. Furthermore, the theoretical framework is translated into operational indicators to bridge the persistent gap between conceptual discourse and practical implementation.

The scholarly contribution of this research lies in repositioning culture from a symbolic attribute to an operational asset capable of informing urban policies and development projects. The findings suggest that effective urban development extends beyond physical interventions and depends fundamentally on a city's ability to mobilize its cultural imprint in ways that foster continuity, adaptability, and resilience amid contemporary transformations.

Keywords: Cultural Imprint; Urban Strategies; Localization and Activation; Cultural Diagnosis; Cultural Production; Culture-led Development

ARTICLE
JOURNAL`S UNIVERSITY OF BABYLON FOR ENGINEERING SCIENCES (JUBES)
مـــجلـة جـــامعة بـــابـل للعلـــوم الهندسية
Vol. 34, No. 1. \ 2026 ISSN: 2616 - 9916

دراسة تحليلية لاستراتيجيات البصمة الثقافية في التطوير الحضري

شهد محمد كاظم
كلية هندسة العمارة، الجامعة التكنولوجية
ae.22.21@grad.uotechnology.edu.iq
ندى عبد المعين حسن
كلية هندسة العمارة، الجامعة التكنولوجية
nada.a.hasan@uotechnology.edu.iq

الخلاصة

يشهد الفكر الحضري المعاصر تحولًا متزايدًا نحو إدماج الثقافة بوصفها موردًا استراتيجيًا في عمليات التطوير الحضري، بعد أن أثبتت النماذج التنموية التقليدية محدوديتها في معالجة قضايا الهوية والتماسك الاجتماعي والاستدامة. وانطلاقًا من هذا التحول، يهدف البحث إلى بناء إطار معرفي متكامل لمفهوم البصمة الثقافية وتحديد دور استراتيجياتها في توجيه مشاريع التطوير الحضري نحو مسارات أكثر توازنًا واستجابةً للسياق المحلي.

يعتمد البحث مقاربة نظرية–تحليلية استندت إلى مراجعة نقدية للأدبيات التي تناولت العلاقة بين الثقافة والتطوير الحضري، مستندًا إلى مجموعة من التوجهات النظرية المعاصرة، من أبرزها نظرية الميزة التنافسية، ونظرية الطبقة الإبداعية، ونهج القدرات، بوصفها أطرًا تفسيرية تساعد في فهم آليات توظيف الثقافة ضمن التحولات الحضرية. وقد أفضى هذا التحليل إلى تحديد البصمة الثقافية كمفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد يتجلى عبر التفاعل بين الموروث الثقافي، والبنى الاجتماعية، والأنماط الاقتصادية، والتجليات المادية في البيئة المبنية.

يقترح البحث ثلاث استراتيجيات رئيسية لتفعيل البصمة الثقافية في التطوير الحضري تشمل: استراتيجية التوطين والتنشيط، واستراتيجية التشخيص الثقافي، واستراتيجية الإنتاج والاستهلاك الثقافي، بوصفها مسارات مترابطة تسهم في إعادة دمج الذاكرة المكانية، وتعزيز الهوية الحضرية، ودعم الحيوية الاقتصادية والاجتماعية. كما يترجم الإطار النظري إلى مؤشرات إجرائية قابلة للفحص بهدف تقليل الفجوة بين الطرح المفاهيمي والتطبيق العملي.

تتمثل القيمة العلمية للبحث في تقديمه تصورًا تكامليًا يعيد تعريف الثقافة من عنصر رمزي إلى مورد تشغيلي يمكن توظيفه في توجيه السياسات والمشاريع الحضرية. ويخلص إلى أن فاعلية التطوير الحضري لا ترتبط فقط بالتدخلات المادية، بل بقدرة المدن على استثمار بصمتها الثقافية بطريقة تحقق الاستمرارية والمرونة في مواجهة التحولات المعاصرة.

الكلمات الدالة :– البصمة الثقافية، الاستراتيجيات الحضرية، التوطين والتنشيط، التشخيص الثقافي، الإنتاج الثقافي، التطوير القائمة على الثقافة.

1. مقدمة

أصبح توظيف الثقافة في التطوير الحضري محورًا متزايد الحضور في الأدبيات التخطيطية المعاصرة، ليس باعتبارها بعدًا زخرفيًا يُضاف إلى المجال المبني، بل بوصفها منظومة معانٍ وممارسات تتداخل مع تشكيل الفضاء الحضري واستعماله

وإدارته. إلا أن هذا الاعتراف النظري لا يعني بالضرورة توافر أدوات تحليلية واضحة تسمح بترجمة الثقافة إلى مداخل تشغيلية داخل سياسات التطوير ومشاريعه. إذ تُظهر كثير من التجارب أن الثقافة قد تُستدعى في الخطاب التخطيطي دون أن تُستثمر بصورة منهجية في بناء القرار، مما يخلق فجوة بين اللغة المفاهيمية وبين آليات التدخل الفعلية. وتتجلى هذه الفجوة بشكل أوضح في البيئات التي تتعرض لتحولات حضرية متسارعة وتبنٍّ متكرر لنماذج تطوير معيارية، بما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج فضاءات تفتقر إلى الارتباط بالسياق المحلي، أو إلى تدخلات تتعامل مع الثقافة كواجهة تمثيلية أكثر من كونها مكونًا بنيويًا في تشكيل المدينة.

تنبع أهمية هذا البحث من محاولة معالجة هذه الإشكالية عبر مفهوم "البصمة الثقافية" بوصفه مدخلًا يفسر الأثر التراكمي للعمليات الثقافية داخل النسيج الحضري، ويربط بين الرموز والمعاني من جهة، وبين تجلياتها المكانية والاجتماعية من جهة أخرى. فبدل النظر إلى الثقافة ككيان ثابت أو كحزمة مظاهر، يُعيد هذا المفهوم توجيه الاهتمام نحو كيفية تشكل الثقافة عبر الزمن داخل المدينة، وكيف تتحول إلى أنماط استعمال وتنظيمات مكانية وممارسات يومية يمكن أن تُستدعى عند توجيه التطوير. وفي هذا السياق، لا يهدف البحث إلى إثبات "نجاح" نماذج بعينها، بل إلى تقديم قراءة تحليلية لاستراتيجيات تمثل آليات محتملة لتنظيم إدماج الثقافة ضمن مسارات التطوير الحضري.

يستند البحث إلى خلفية تاريخية تُظهر أن الثقافة كانت حاضرة في تشكيل المدن منذ المراكز الحضرية الأولى، سواء من خلال الوظائف الدينية والإدارية في الحضارات القديمة، أو عبر المؤسسات الدينية والاجتماعية في العصور الوسطى، أو عبر التحولات الفكرية والاقتصادية في عصر النهضة، وصولًا إلى التحولات التقنية والاجتماعية التي رافقت الثورة الصناعية والحداثة في القرن العشرين، ثم الاعتراف المعاصر بدور الثقافة ضمن الخطابات الدولية ذات الصلة بالتطوير الحضري المستدام. يهدف هذا الامتداد التاريخي إلى إيضاح أن الثقافة ليست إضافة طارئة على المدينة الحديثة، وإنما عنصر متداخل في بنيتها وتطورها، وأن السؤال المعاصر يتعلق بآليات إدماجها ضمن أدوات التطوير لا بمجرد الإقرار بأهميتها.

بعد ذلك، يناقش البحث التوجهات النظرية الرئيسة التي فسرت العلاقة بين الثقافة والتطوير الحضري من زوايا مختلفة: منظور الميزة التنافسية الذي يفسر إدماج الثقافة ضمن الاقتصاد الحضري والابتكار والتجميع المكاني، ومنظور "الطبقة الإبداعية" الذي يربط الحيوية الحضرية باستقطاب المواهب والفضاءات المحفزة، ومنظور "القدرات" الذي ينقل الاهتمام إلى تمكين الأفراد وتوسيع فرصهم الفعلية في المدينة. ومن خلال مراجعة دراسات مختارة تناولت التطوير الحضري الذي تقوده الثقافة (مثل دراسات تايبيه ولشبونة وغيرها)، يبلور البحث الحاجة إلى إطار يوازن بين الوضوح المفاهيمي وبين قابلية التشغيل داخل التخطيط.

ضمن هذا المسار، يركز البحث حصراً على ثلاث استراتيجيات للبصمة الثقافية :التوطين والتفعيل، التشخيص الثقافي، والإنتاج والاستهلاك الثقافي .ويُقدّمها بوصفها مسارات مترابطة يمكن أن تعمل كوحدات تحليلية تُنظّم فهم الثقافة وتوظيفها ضمن التطوير الحضري. كما يقترح إطارًا نظريًا–إجرائيًا يترجم هذه الاستراتيجيات إلى مفردات رئيسية وثانوية يمكن التعامل معها كمؤشرات قابلة للفحص لاحقًا في سياقات تطبيقية، وبذلك يسعى البحث إلى تقليل الفجوة بين التنظير حول الثقافة وبين إمكانات توظيفها داخل الممارسة الحضرية.

2. المفهوم التاريخي لعلاقة الثقافة والتطوير الحضري

تكشف القراءة التاريخية للعلاقة بين الثقافة والتنمية الحضرية عن مسار تطوري متدرّج يبيّن أن الثقافة كانت عنصرًا بنيويًا في تشكيل المدن منذ نشأتها الأولى، إذ ارتبط ظهور المراكز الحضرية المبكرة في الحضارات القديمة، مثل بلاد ما بين النهرين ومصر ووادي السند، بتطور الهياكل الاجتماعية والممارسات الدينية والوظائف الإدارية، فلم تكن المدن مجرد تجمعات عمرانية بل تجسيدًا للحياة الثقافية والروحية لسكانها. وقد انعكست المعتقدات الكونية والدينية على تخطيط المدن وتصميمها، كما في الزقورات التي مثّلت مراكز دينية وإدارية، وتنظيم مدينة طيبة حول مجمع معابد الكرنك، فضلًا عن الدلالات التنظيمية لحضارة وادي السند التي أظهرت مجتمعًا منظمًا يركز على الصحة والنظافة العامة. كذلك أدّت المدن دورًا إداريًا واجتماعيًا محوريًا، حيث شكّلت مدن مثل أور وبابل مراكز للسلطة السياسية والنشاط الاقتصادي، وبرزت فيها القصور والأسواق والمؤسسات القانونية، مما يعكس التكامل بين الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل النسيج الحضري. وأسهمت الفضاءات العامة، مثل الأغورا في أثينا والمنتدى الروماني، في تعزيز التبادل الثقافي والتفاعل الاجتماعي ونشر القيم المشتركة، بينما جسّدت الإنجازات المعمارية والفنية، كأهرامات الجيزة والبارثينون وسور الصين العظيم، تعبيرًا مباشرًا عن القيم الثقافية والقدرات التكنولوجية، بل وقدمت الزخارف والأنماط الفنية مؤشرات على التبادلات الثقافية بين الحضارات [1] [2].

وفي العصور الوسطى، استمرت الثقافة في تشكيل التنمية الحضرية ولكن ضمن سياقات سياسية واقتصادية مختلفة، إذ عكست المدن المحاطة بالأسوار قيم الأمن والاستقلال، وأصبحت التحصينات والبوابات عناصر مميزة للمشهد الحضري. كما تأثرت المدن بالنظام الإقطاعي الذي أسهم في تطوير الأنظمة الإدارية والقانونية، بينما أدى نمو التجارة إلى ازدهار مدن السوق الواقعة على طرق التجارة مثل لوبيك وهامبورغ. وكان الهيكل الاجتماعي انعكاسًا للقيم الثقافية والاقتصادية، حيث لعبت النقابات دورًا مهمًا في تنظيم الحرف والتجارة وتقديم الدعم الاجتماعي، وانعكس ذلك على التنظيم المكاني للمدن عبر تركز المهن في مناطق محددة كما في فلورنسا. وشكّل الدين تأثيرًا عميقًا في بنية المدن، إذ أصبحت الكاتدرائيات والأديرة محاور للنمو الحضري ومراكز للتعلم والحج، كما امتلكت المؤسسات الدينية أراضي واسعة وأسهمت في الحكم المحلي والأنشطة الاقتصادية. وإلى جانب ذلك، أدى ازدهار الحياة الفكرية إلى إنشاء الجامعات في بولونيا وأكسفورد وباريس، مما حوّل هذه المدن إلى مراكز علمية وثقافية وأسهم في تنشيط الاقتصاد الحضري، في حين ترك الطراز القوطي، بخصائصه المعمارية المميزة، أثرًا دائمًا بوصفه تعبيرًا عن التطلعات الروحية والاجتماعية لسكان المدن [3].

أما عصر النهضة فمثّل مرحلة تحول ثقافي وفكري عميق انعكس بوضوح على تطوير المدن، حيث برزت طبقة التجار الأثرياء بوصفها قوة اقتصادية جديدة استثمرت في العمارة والفنون والأشغال العامة، وأسهمت في تشكيل هوية المدن وتعزيز مكانتها الثقافية، كما حدث في فلورنسا من خلال رعاية العائلات الثرية للفنانين وتمويل المشاريع الكبرى. وشهدت هذه الفترة تجدد الاهتمام بالكلاسيكيات والإنسانية، مما دفع إلى ابتكارات معمارية استلهمت التناظر والتناسب والهندسة، وتجسدت في معالم بارزة مثل قبة كاتدرائية فلورنسا وكنيسة القديس بطرس. ولم تكن هذه التطورات جمالية فحسب، بل عكست قيم النظام والانسجام والجمال، وعزّزت الشعور بالهوية الجماعية والفخر، حتى أصبحت المدن واجهات لعرض الإنجازات الثقافية والفكرية. وقد تركت مبادئ التخطيط في عصر النهضة أثرًا ممتدًا في الفترات اللاحقة، مؤسِّسةً نموذج المدينة بوصفها مركزًا للثقافة والتعليم والنشاط الاقتصادي [4] [5].

ومع الثورة الصناعية، حدث تحول جذري في العلاقة بين الثقافة والتنمية الحضرية نتيجة الانتقال من الاقتصادات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية، حيث أعادت الابتكارات التكنولوجية، مثل الطاقة البخارية والتصنيع الميكانيكي وتطور أنظمة النقل، تشكيل الفضاءات الحضرية وتسريع وتيرة التحضر. واستدعى هذا التحول إنشاء بنى تحتية جديدة كالسكك الحديدية والقنوات والطرق، مما عزز الترابط بين المراكز الحضرية ودعم الاقتصاد الصناعي. كما انعكس صعود الرأسمالية الصناعية على بنية المدن ووظائفها، فبرزت المصانع والمناطق التجارية بوصفها مراكز اقتصادية حيوية أثرت في التنظيم المكاني. وكانت الاستجابة الثقافية لهذا التحضر متعددة الأبعاد، شملت النقد والتكيف وظهرت في الأدب وحركات الإصلاح الاجتماعي والتخطيط الحضري، ولم تقتصر الثورة الصناعية على إعادة تشكيل المدن ماديًا، بل غيّرت الثقافة الحضرية وأنماط العمل والترفيه والتفاعل الاجتماعي [6] [7].

وخلال القرن العشرين، تعمّق تشابك الثقافة والتنمية الحضرية مع تسارع النمو الصناعي وظهور الحركات الحداثية التي تبنّت التقنيات الجديدة وتحدّت الأشكال التقليدية، فتوسعت مدن مثل نيويورك وشيكاغو ولندن، وأصبح بناء ناطحات السحاب رمزًا للقوة الاقتصادية والتطلعات الثقافية للتقدم والابتكار. كما أسهمت التحولات الثقافية، مثل انتشار موسيقى الجاز وطراز الآرت ديكو، في تشكيل المشهد الحضري، بينما أدى انتشار السيارات إلى توسع الضواحي وتغير الشكل العمراني. وتتابعت التحولات بين الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية وما بعدها، فبرزت برامج إعادة بناء البنية التحتية، وتزايدت الضواحي مدفوعة بالازدهار الاقتصادي، في حين شهدت الستينيات دعوات للتجديد الحضري رغم ما رافقها من تهجير، ثم تصاعد الوعي البيئي في السبعينيات، أعقبه انتعاش اقتصادي وعولمة في الثمانينيات ركزت على تنشيط مراكز المدن. ومع نهاية القرن العشرين، بدأت المبادرات الدولية تربط الثقافة بالتنمية المستدامة، وتزايد الاعتراف بها بوصفها جزءًا من الرفاهية والتنمية المحلية رغم التوترات الناتجة عن العولمة [8].

وفي القرن الحادي والعشرين، اكتسبت الثقافة اعترافًا أوسع باعتبارها ركيزة للتنمية الحضرية المستدامة، حيث أكدت التقارير الدولية ضرورة دمجها في السياسات الحضرية لما تسهم به في تعزيز النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وحماية البيئة، إضافة إلى قدرتها على خلق فرص العمل ودعم الممارسات المستدامة. وأكدت "الخطة الحضرية الجديدة" أهمية إدماج الثقافة في التخطيط لتحقيق تنمية شاملة، بينما اعترفت المبادرات الدولية بالدور الحاسم للقيم والمعتقدات والتقاليد في تشكيل الهويات المجتمعية. كما برزت الصناعات الثقافية والإبداعية قوةً دافعة للتطوير الحضري، وظهر مفهوم "المدن الإبداعية" التي استفادت من أصولها الثقافية لجذب المواهب والاستثمارات، بالتوازي مع دمج العناصر الثقافية في مشاريع التجديد الحضري لإحياء الأحياء وتعزيز الهوية. وأظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية الثقافة بوصفها مصدرًا للمرونة والتضامن، إذ وفّرت إحساسًا بالمجتمع والانتماء في أوقات الأزمات. وبذلك يتضح أن العلاقة بين الثقافة والتنمية الحضرية تطورت من ارتباط عضوي في المدن القديمة إلى إدراك معاصر لدورها الاستراتيجي، لتصبح الثقافة بعدًا أساسيًا في خطط التنمية، ومحركًا للابتكار، وعنصرًا داعمًا لاستدامة المدن ورفاه مجتمعاتها [9] [10]، يُلاحظ الجدول (1).

الجدول (1): توضيح للتطور التاريخي لعلاقة الثقافة بتطوير المدن

الفترة الزمنية	المفردات الرئيسية	التأثير الحضري والنتائج الرئيسية
العصور القديمة	الديناميكيات الثقافية (النمو الاجتماعي والديني)	- تطور المدن عبر الهياكل الاجتماعية والدينية والادارية. - تكامل الوظائف (اجتماعية، اقتصادية، سياسية) في النسيج الحضري.
العصور الوسطى	المؤسسات والهياكل (الدينية الاجتماعية)	- انشاء الجامعات والتحول الى المراكز الحضرية–الفكرية. - ظهور الطراز القوطي انعكاساً للقيم الثقافية.
عصر النهضة	التحول الثقافي والفكري (تغيرات الهياكل الاجتماعية)	- تشكيل هوية المدن بواسطة النخب الاقتصادية. - الابتكار المعماري (مستلهم من الكلاسيكية).
الثورة الصناعية	الابتكارات التكنولوجية (الطاقة والتصنيع والنقل)	- تحول جذري في التنمية. - تحفيز التحضر السريع. - تطوير بنية تحتية جديدة. - إعادة تشكيل المشهد والتنظيم المكاني الحضري.
القرن العشرون	الحداثة (التصنيع والتقدم التكنولوجي)	- توسع المدن وظهور ناطحات السحاب. - تحول الأشكال الحضرية واعادة بناء البنية التحتية. - انعكاس التحولات عبر حركات فنية جديدة (الجاز، آرت ديكو).

القرن الواحد والعشرون	التنمية الحضرية المستدامة (الثقافة كركيزة)	- الثقافة كقوة اقتصادية دافعة ومحرك لـ النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي واستدامة وحماية البيئة. - دمـج الثقافـة فـي الإحيـاء والتجديـد الحضري، ودعم مرونة المدن.

3. التوجهات النظرية في التطوير الحضري الذي تقوده الثقافة

تُبرز التوجهات النظرية في التنمية الحضرية التي تقودها الثقافة تعدد المقاربات التي فسّرت كيفية توظيف الثقافة بوصفها أداة فاعلة في تطوير المدن، إذ تناولت هذه النظريات العلاقة بين الثقافة والتطوير الحضري من زوايا اقتصادية واجتماعية وإنسانية مختلفة، لكنها تشترك في تأكيدها أن الثقافة يمكن أن تتحول إلى قوة محركة لإعادة تشكيل الفضاء الحضري وتعزيز استدامته [11]. ففي نظرية الميزة التنافسية لمايكل بورتر يُنظر إلى الثقافة ضمن إطار تحقيق التفوق التنافسي عبر مستويات متعددة تمتد من الشركات إلى الأقاليم والدول، مع التركيز على محركات رئيسية تتمثل في قيادة التكلفة، وتمايز المنتج، والتركيز على السوق. ورغم أن النظرية لم تُصمم أساسًا لمعالجة التنمية المستدة إلى الثقافة، إلا أنها أثبتت قابليتها للتطبيق عندما تُدمج الأنشطة الثقافية داخل الاقتصاد الحضري، إذ يؤدي تكامل هذه الأنشطة إلى تعزيز القدرة التنافسية من خلال تجميعها مكانيًا بما يحقق اقتصاديات الحجم والنطاق ويشجع انتشار المعرفة والابتكار[12] . كما تُعد الثقافة، وفق هذا المنظور، مصدرًا لتمايز المنتج وتشكيل الهوية الحضرية، الأمر الذي يجعلها عنصرًا أساسيًا في بناء تنمية مستدامة ومبتكرة. ويركز نهج بورتر كذلك على إعادة التحويل الاستراتيجي للفضاءات والمرافق عبر مزيج من البنية التحتية المادية والمعرفية والاجتماعية، بما يمكّن الاقتصادات المحلية من أن تصبح أكثر ابتكارًا، ويؤثر انتقال نماذج القدرة التنافسية بصورة مباشرة في تنظيم الفضاء على المستويين الإقليمي والحضري. ومع ذلك، يحذر هذا النهج من أن تطبيق النموذج بصورة صارمة دون مراعاة السياق الاجتماعي المحلي قد يقود إلى تخطيط علوي ومشاريع هندسية مفرطة تُحدث احتكاكات اجتماعية، مما يستدعي دمج الاهتمامات الثقافية المحلية وتعزيز التواصل المتبادل لضمان نموذج مستدام للتجديد الحضري المرتكز على الثقافة، بحيث يجمع بين الإنتاج الثقافي والمشاركة المجتمعية ولا يقتصر على البعد الاقتصادي [13].

أما نظرية الطبقة الإبداعية لريتشارد فلوريدا فتقدم تفسيرًا مباشرًا لدور الثقافة في النمو والتطوير الحضري عبر افتراض وجود علاقة قوية بين ازدهار المدن ووجود طبقة من الأفراد المبدعين المنخرطين في أنشطة حل المشكلات الإبداعية، والذين يُعدّون محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي والتحول الحضري. ووفقًا لهذا الطرح، يتوقف نجاح المدن على قدرتها على جذب هذه الفئة والاحتفاظ بها من خلال توفير شروط ملائمة تشمل التطور التكنولوجي، وتركيز المواهب، والتسامح الاجتماعي. ولا يُنظر إلى التطوير الحضري هنا بوصفه عملية مادية أو تخطيطية فحسب، بل كمنظومة متكاملة تعيد تشكيل الفضاء الحضري عبر توظيف الثقافة والإبداع ورأس المال البشري لتعزيز تنافسية المدينة واستدامتها، وخلق أحياء نابضة بالحياة وفضاءات عامة محفزة للتفاعل الاجتماعي والابتكار [14]. وتؤكد النظرية أن الإبداع يمثل محركًا للنمو الاقتصادي، إذ تسهم الصناعات الإبداعية في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي ينعكس على إعادة إحياء المناطق المتدهورة وتفعيل مراكز

المدن وتطوير مناطق قائمة على اقتصاد المعرفة. كما تسهم الأنشطة الثقافية في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين جودة الحياة وتقوية الإحساس بالمكان، في حين يرتبط البعد البيئي بتشجيع إعادة استخدام المباني وتقليل البصمة البيئية. ويُعد البعد الثقافي محورًا رئيسيًا في النظرية، حيث تُفهم الثقافة بوصفها عامل جذب للمواهب ومحفزًا للابتكار وأداة لتشكيل هوية حضرية مميزة، وهو ما يدفع المدن إلى الاستثمار في الفعاليات والبنية التحتية الثقافية. كما يبرز التنوع الثقافي شرطًا لازدهار الإبداع، إذ تُعد المدن الأكثر تقبلًا للاختلافات أكثر قدرة على جذب الطبقة الإبداعية وتحفيز ديناميكيات التطوير الحضري، وهو ما أثبتت فاعليته في عدد من المدن العالمية التي اعتمدت سياسات داعمة للإبداع وأسهمت في إعادة هيكلة نسيجها الحضري [15].

في المقابل، تقدم نظرية القدرة لأمارتيا سن منظورًا مختلفًا للتطوير الحضري يرتكز على رفاه الإنسان وتوسيع حرياته الفعلية بدل التركيز الحصري على النمو الاقتصادي. فالتطوير، وفق هذا النهج، تُقاس بمدى قدرة الأفراد على اختيار أنماط الحياة التي يرغبون بها، ويُنظر إلى التطوير الحضري بوصفه عملية تحويل الإمكانات الحضرية إلى فرص معيشية متاحة للجميع، وليس مجرد تحسين مادي للبنية التحتية. وتشدد النظرية على أن نقص الموارد ليس السبب الوحيد للفقر، بل إن قصور القدرات – مثل ضعف المعرفة أو محدودية الوصول إلى الفرص – يشكل عائقًا أساسيًا أمام تحسين حياة الأفراد [16]. وفي السياق الثقافي، يبرز مفهوم القدرات الثقافية بوصفه عاملًا حاسمًا في تحقيق التطوير، إذ إن محدودية الوصول إلى الأنشطة الثقافية أو التفاوت في توزيعها يؤدي إلى ضعف المشاركة والإقصاء الاجتماعي. لذلك يدعو نهج القدرات إلى بناء قدرات الأفراد والمجتمعات وتعزيز رأس المال الاجتماعي والمشاركة الثقافية والاجتماعية لتحقيق عدالة حضرية أوسع، مع ضرورة تحقيق توازن بين الشمولية وجودة المحتوى الثقافي وعدم التضحية بالأصالة أو الإبداع. كما يحذر من خطر الانغلاق الثقافي الناتج عن التركيز المفرط على القضايا المحلية دون الانفتاح على الابتكار العالمي، مما يستدعي إطارًا متكاملًا يدمج الثقافة في التطوير الحضري ويربط بين المحلي والعالمي، مع التركيز على أثرها طويل الأمد في تمكين المجتمعات [17].

وعليه، تكشف هذه التوجهات النظرية أن التطوير الحضري الذي تقوده الثقافة يمكن فهمه عبر ثلاثة مسارات رئيسية: تعزيز القدرة التنافسية من خلال الاستثمار الثقافي وإعادة تنظيم الفضاء، وتوظيف الإبداع ورأس المال البشري لإنتاج بيئات حضرية جاذبة وديناميكية، وتوسيع قدرات الأفراد بما يحقق الشمولية والعدالة الحضرية. ويؤكد هذا التنوع أن الثقافة لم تعد عنصرًا ثانويًا في التخطيط، بل أصبحت إطارًا استراتيجيًا يسهم في إعادة تشكيل المدن ودعم استدامتها مع الحفاظ على خصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

3. الدراسات التي تناولت دور الثقافة في التطوير الحضري

1.3. دراسة Urban Cultural Vanguards: Why Culture Matters for Urban Success — (Kourtit & Nijkamp, 2022)

تناولت الدراسة دور الثقافة في تحقيق النجاح الحضري من خلال مفهومي القيمة الثقافية الحضرية و"المغناطيس الثقافي الحضري"، موضحةً أن الحضور الثقافي القوي يشكّل عامل جذب يعزز تنافسية المدن ويُسهم في تحسين أدائها. واعتمدت منهجًا تحليليًا قائمًا على بيانات لعدد من المدن العالمية، كاشفةً عن علاقة إيجابية بين الأداء الثقافي والنجاح الحضري. وقدمت مقاربتين لفهم التطور الحضري، الأولى كلية تدمج العوامل التاريخية والاجتماعية والمكانية، والثانية جزئية

تركز على سلوك الفاعلين الحضريين. وتبرز أهمية الدراسة في تأكيدها أن الثقافة لا تعمل كعنصر رمزي فحسب، بل كمورد استراتيجي قادر على توليد التميّز الحضري، الأمر الذي يستدعي تبني استراتيجيات قادرة على توظيف هذا المورد ضمن منظومة التطوير الحضري [18].

2.3. دراسة Tackling Urban Disparities Through Participatory Culture-led Urban Regeneration. Insights from Lisbon — (Falanga & Nunes, 2021)

بحثت الدراسة التجديد الحضري القائم على الثقافة التشاركية بوصفه مدخلًا لمعالجة التفاوتات الاجتماعية والمكانية، مؤكدةً قدرة الثقافة على إعادة تموضع المدينة وتعزيز هويتها. واستندت إلى ثلاث ركائز مترابطة هي التراث الثقافي، والتجديد الحضري، والمشاركة المجتمعية، حيث يسهم التراث في ترسيخ الهوية، ويعمل التجديد على تحسين البيئة الحضرية، بينما تضمن المشاركة المجتمعية استدامة المشاريع. وتوضح هذه الركائز أن نجاح التطوير الحضري المرتكز على الثقافة يتطلب مقاربة تكاملية تربط بين المكان والمجتمع والهوية، وهو ما يشير ضمنيًا إلى الحاجة لتبني استراتيجيات واضحة تُفعّل هذه الركائز وتحوّل الثقافة إلى أداة تشغيلية في مسارات التطوير [91].

3.3. دراسة Culture-led Urban Regeneration Strategy: An Evaluation of the Management Strategies and Performance of urban Regeneration Stations in Taipei. (Chiua et al., 2019)

طرحت الدراسة التجديد الحضري الذي تقوده الثقافة كاستراتيجية تسهم في رفع تنافسية المدن مع الحفاظ على خصوصياتها المحلية، مؤكدةً ضرورة التوازن بين التغيير والحفاظ على السياقات الاجتماعية–الثقافية. وقدمت ثلاثة نماذج لدمج الثقافة في عمليات التجديد وفقاً لمستوى التكامل الثقافي: الثقافة والتجديد/ التجديد الثقافي /التجديد الحضري القائم على الثقافة ، تتدرج من التعاون الجزئي إلى جعل الأنشطة الثقافية محورًا للتنمية، مع التركيز على أهمية قبول المجتمع المحلي. كما طوّرت إطارًا تقييميًا يضم اثني عشر مؤشرًا موزعة على أربعة أبعاد هي: التوطين وإعادة الإحياء، والتعاون المجتمعي، والطاقة الإبداعية، وإدارة البيئة. وتكمن أهمية الدراسة في انتقالها من الطرح المفاهيمي إلى تحديد أبعاد قياس واضحة، مما يوفر أساسًا منهجيًا يمكن الانطلاق منه لبناء استراتيجيات البصمة الثقافية وتقييم فاعليتها [20].

4.3. دراسة Finding Urban Identity Through Culture–led Urban Regeneration — (Hwang, 2018)

تناولت الدراسة الثقافة بوصفها موردًا تنمويًا يسهم في معالجة التدهور العمراني وتعزيز الهوية الحضرية ضمن إطار التنمية المستدامة. وحددت ثلاثة مسارات تطبيقية للتجديد القائم على الثقافة تشمل إعادة توظيف المناطق التاريخية، وتطوير محيط المباني التراثية لإنتاج فضاءات عامة، وتحويل المرافق الخاملة إلى فضاءات ثقافية. ويُظهر هذا التصنيف أن استثمار الموارد الثقافية–المكانية يمكن أن يشكّل مدخلًا عمليًا لتنشيط المدن وتحسين جودة الحياة، الأمر الذي يعزز التوجه نحو صياغة استراتيجيات تعتمد على تفعيل الإمكانات الثقافية الكامنة في النسيج الحضري [21].

5.3. دراسة Understanding Culture–led Local Development: A Critique of Alternative Theoretical Explanations — (Sacco & others, 2014)

قدّمت الدراسة تحليلًا نقديًا للاتجاهات التي تختزل الثقافة كسبب أحادي للتطوير الحضري، محددةً ثلاث مغالطات رئيسية هي الأداتية، والهندسة المفرطة، وضيق النطاق. ودعت إلى تبني منهج متعدد الأبعاد يعترف بتشابك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، مع ضرورة تصميم استراتيجيات مرنة تتبع من الخصوصية المحلية وتوازن بين المحلي والعالمي. وتبرز أهمية هذا الطرح في توجيه الانتباه إلى أن توظيف الثقافة في التطوير الحضري يتطلب رؤية استراتيجية شمولية، تتجاوز المعالجات الجزئية نحو إطار متكامل قادر على تحقيق الاستدامة [22].

6.3. دراسة: The Definition of Culture in Culture–Based Urban Development Strategies: Antagonisms in The Construction of A Culture–based Development Discourse — (Lysgård, 2011)

ناقشت الدراسة التناقضات المفاهيمية المرتبطة باستخدام الثقافة كاستراتيجية للتطوير الحضري، موضحةً أن الاختلاف بين النظر إلى الثقافة كقيمة اقتصادية أو كقيمة جوهرية ينعكس مباشرةً على السياسات الحضرية. كما أكدت أهمية البعد المكاني في فهم الثقافة نظرًا لارتباطها بالسياقين الزماني والمكاني. وتشير هذه النتائج إلى أن نجاح أي توجه قائم على الثقافة يتطلب وضوحًا مفاهيميًا يحدد أدوارها وأهدافها، وهو ما يمثل خطوة أساسية قبل الانتقال إلى بناء استراتيجيات قادرة على توجيه عمليات التطوير الحضري [23].

7.3. دراسة: An Urban Policy Framework for Culture–Oriented Economic Development: Lessons from The Netherlands — (Russo & Borg, 2010)

قدّمت الدراسة إطارًا للسياسات الحضرية يربط الثقافة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معتبرةً الأنشطة الثقافية مصدرًا للابتكار وتعزيز التنافسية الحضرية. واقترحت مسارًا مرحليًا لتطور المدن يبدأ بالاستكشاف ثم التحسين فالانتشار وصولًا إلى الاستقرار، مع التأكيد على أهمية أدوات مثل إدارة التراث، والبنية التحتية الثقافية، والصناعات الإبداعية. وتوضح هذه الرؤية أن دمج الثقافة ضمن سياسات متكاملة يمكّن المدن من تعزيز هويتها وتحقيق تنمية مستدامة، وهو ما يدعم التوجه نحو صياغة استراتيجيات طويلة الأمد تُفعّل البعد الثقافي في مسارات التطوير [24]، ويُلاحظ الجدول (2) الذي يخص المفردات المستخلصة من الدراسات.

الجدول (2): المفردات الخاصة بكل دراسة

ت	الدراسات	مفردات رئيسية	مفردات ثانوية
1	دراسة (Kourtit & Nijkamp, (2022	العلاقة بين الثقافة ونجاح– الاداء الحضري	طرحت نهج التحليل: • التوجه الكلي– النهج الهيكلي او المورفولوجي (العناصر التاريخية والجغرافية والديموغرافية والثقافية والسياسية. • التوجه الجزئي– الدوافع السلوكية الفردية او اللامركزية للوكلاء الحضريين.

2	دراسة (Falanga Nunes, & (2021	استراتيجيات التجديد الحضري التشاركي القائم على الثقافة	النهج التشاركية في التجديد الحضري: تحسين التراث الثقافي المادي وغير المادي من خلال إبراز المباني التاريخية والتقاليد المحلية وإضفاء قيمة عليها واشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات
3	دراسة (Chiua et al., 2019)	ابعاد ومؤشرات تقييم استراتيجيات ونماذج التجديد الحضري الذي تقوده الثقافة.	نماذج التجديد وفقاً لمستوى التكامل الثقافي: الثقافة والتجديد/ التجديد الثقافي /التجديد الحضري القائم على الثقافة ابعاد ومؤشرات التقييم: • التوطين وإعادة الاحياء (الروح المحلية/ وإعادة إحياء البيئة/ وإعادة تجديد المساحات) • التعاون المجتمعي (القبول المجتمعي/ والتعاون المجتمعي/ ومنصة المشاركة) • الطاقة الابداعية والابتكارية (التبادل بين التخصصات/ والتسويق الابتكاري/ الطاقة الابتكارية) • ادارة البيئة (نموذج الاعمال/ ميزات الادارة/ ملائمة المنتج)
4	دراسة (Hwang, 2018)	استراتيجيات التجديد الحضري القائمة على الثقافة في مناطق وسط المدينة	• استخدام المناطق التاريخية لتجديد المناطق التقليدية او المباني ذات القيمة التاريخية. • تطوير المناطق المحيطة بالمباني التاريخية وخلق فضاءات عامة محلية. • تحويل المرافق الخاملة إلى فضاءات ثقافية.
5	دراسة (Sacco & others, 2014)	تحليل نقدي لنُهج دمج الثقافة ضمن استراتيجيات التطوير الحضري	تفنيد للمغالطات المنهجية: (الأداتية/ الهندسة المفرطة/ ضيق النطاق)
6	دراسة (Lysgård, 2011)	الثقافة في استراتيجية للتطوير الحضري: مفاهيم وتناقضات	استراتيجيات التطوير الحضري القائمة على الثقافة • تطوير مدن كساحات هامة لانتاج واستهلاك الثقافة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ونمو الطبقة الابداعية. • القيمة الاجتماعية والاقتصادية للثقافة او اعطاء الاولوية للقيمة الجوهرية للثقافة والابداع الفني

			المستقل. • اهمية العوامل المكانية في استراتيجيات التنمية القائمة على الثقافة.
7	دراسة (Russo & Borg, 2010)	العلاقة الديناميكية بين الثقافة والتطوير الحضري لتعزيز القدرة التنافسية للمدن	• نموذج للتطوير الحضري بقيادة الثقافة: الاستكشاف –التحسين –الانتشار –الاستقرار لاحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية. • الاستثمار في الانشطة الثقافية التي تُبرز الخصوصيات المحلية وتُولد الابتكار الاجتماعي وتؤدي الى التحول غير المادي والعلاقاتي بدمج الثقافة والابداع في الاقتصاديات الحضرية.

4. تعاريف البصمة الثقافية

1.4. المنظور الأنثروبولوجي:

تُعرّف البصمة الثقافية كنظام رمزي معقد من المعاني والسلوكيات التي تُشكّل فهم الأفراد للعالم وتعكس القيم الاجتماعية العميقة للمجتمع. وهي بنية ديناميكية تتطور مع التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع الحفاظ على عناصر جوهرية تضمن استمرارية الهوية، حتى في ظل تفاعل المحلي مع العالمي [25].

2.4. المنظور النفسي:

تشير البصمة الثقافية إلى التأثير المستمر للثقافة في تشكيل الإدراك والسلوك والهوية الشخصية والاجتماعية منذ الطفولة عبر التفاعل مع الأسرة والمجتمع. كما توجه أنماط التفكير والتعبير العاطفي وتقييم الذات، وتؤثر في استراتيجيات التكيّف عند الانتقال بين البيئات الثقافية المختلفة [26] [27].

3.4. المنظور الاقتصادي:

تمثل البصمة الثقافية عاملًا مؤثرًا في تشكيل الأنظمة الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك من خلال القيم والمعتقدات المجتمعية. ويتجلى ذلك في توظيف رأس المال الثقافي ضمن الاقتصاد المعرفي والإبداعي لتعزيز التنافسية، وخلق فرص عمل، ودعم مسارات التنمية المستدامة [28].

4.4. المنظور المعماري والحضري:

تتجسد البصمة الثقافية في التجليات المادية والرمزية داخل البيئة المبنية، حيث تعكس العمارة وأنماط التخطيط القيم الاجتماعية والذاكرة الجمعية. وتُستخدم كمرجعية لإعادة توظيف التراث في التصميم الحضري المعاصر، بما يعزز الهوية والانتماء ويوازن بين استمرارية الموروث ومتطلبات التحديث [29] [30].

5. استراتيجيات البصمة الثقافية

1.5. استراتيجية التوطين والتفعيل

تتمحور هذه الاستراتيجية حول إعادة ربط عمليات التطوير الحضري بالسياق المحلي عبر تفعيل الموارد الثقافية الكامنة داخل المكان، بما يسهم في استعادة الذاكرة المكانية وتعزيز حضور الهوية في المشهد الحضري. وتظهر هذه المقاربة من خلال إعادة توظيف المباني التراثية أو الصناعية وتحويلها إلى فضاءات اجتماعية وثقافية قادرة على استيعاب أنشطة متعددة، الأمر الذي يعيد دمجها في الحياة اليومية للسكان بدل بقائها عناصر معزولة. كما يرتبط التوطين بترجمة الخصوصيات الثقافية إلى حلول تصميمية وتشغيلية تحافظ على الطابع المحلي وتحدّ من الاستنساخ، بينما يشير التنشيط إلى تشغيل الفضاءات الحضرية عبر الفنون والفعاليات والمبادرات المجتمعية بما يعزز الحيوية الحضرية. ومن ثمّ، لا يقتصر دور هذه الاستراتيجية على الحفاظ على الموروث، بل يمتد ليشمل إعادة إنتاجه بصورة معاصرة تجعل الثقافة عنصرًا فاعلًا في توجيه التحول الحضري [20] [31].

2.5. استراتيجية التشخيص الثقافي

ترتكز هذه الاستراتيجية على بناء فهم عميق للبنية الثقافية للمكان قبل التدخل في مسارات تطويره، من خلال تحليل الطبقات التاريخية، وأنماط العيش، والعلاقات الاجتماعية، والتنظيمات المكانية التي تشكّل الهوية المحلية. ويُنظر إلى هذا التشخيص بوصفه عملية تفسيرية تكشف المضامين الرمزية والمعيشية للأحياء، بما يسمح بإدراك الثقافة في ممارساتها اليومية لا كمظهر شكلي فقط. كما يشمل تحديد الأصول الملموسة وغير الملموسة وتقييم قدرتها على التفاعل مع التحولات المعاصرة، الأمر الذي يساعد في توجيه قرارات التطوير نحو حلول أكثر اتساقًا مع الواقع الاجتماعي والثقافي. وتبرز أهمية هذا التوجه في كونه يقلل من مخاطر القطيعة مع الماضي، ويعزز الاستمرارية الثقافية عبر التعامل مع التراث بوصفه مرجعًا ديناميكيًا يُغني الحاضر ويسهم في تشكيله، وبذلك يصبح التشخيص الثقافي خطوة تأسيسية لضمان أن تنبع مشاريع التطوير من فهم حقيقي لخصوصية المكان [33][32].

3.5. استراتيجية الإنتاج والاستهلاك الثقافي

تعكس هذه الاستراتيجية انتقال الثقافة من كونها موردًا رمزيًا إلى قوة إنتاجية قادرة على دعم الاقتصاد الحضري وتوليد فرص العمل وتعزيز التنافسية. ويتجلى ذلك عبر دعم الصناعات الإبداعية، وتنظيم الفعاليات والعروض الثقافية، وتوفير البنية التحتية التي تتيح إنتاج الثقافة وعرضها وتداولها داخل المدينة، بما يحول الفضاء الحضري إلى منصة للتفاعل الثقافي المستمر. كما يسهم الاستثمار في المؤسسات الثقافية والتعليم والبرامج الداعمة في ترسيخ حضور الثقافة ضمن الحياة اليومية وضمان استمراريتها عبر الأجيال. ومع ذلك، تشير الأدبيات إلى ضرورة تحقيق توازن بين إنتاج الثقافة واستهلاكها، تجنبًا لتحويلها إلى سلعة ترويجية تفقد عمقها الاجتماعي والرمزي. وعليه، فإن تفعيل هذه الاستراتيجية بصورة متوازنة يعزز الحيوية المدينية، ويقوي الروابط الاجتماعية، ويجعل الثقافة محركًا للتنمية المستدامة بدل أن تكون مجرد واجهة جمالية للتطوير الحضري[34] [35].

6. التكامل التحليلي للاستراتيجيات

يستند التكامل التحليلي لاستراتيجيات البصمة الثقافية إلى طبيعة المفهوم بوصفه بنية مركبة تتشكل من تفاعل الأبعاد الرمزية مع تجلياتها المكانية داخل البيئة الحضرية، الأمر الذي يستدعي مقاربة مترابطة في توظيف استراتيجياته ضمن عمليات التطوير الحضري بدلاً من التعامل معها بوصفها مسارات منفصلة. وقد أظهرت التعريفات متعددة التخصصات أن البصمة الثقافية تمثل أثرًا متراكماً للثقافة ينعكس في الهوية والأنماط الاجتماعية والتنظيم المكاني، مما يتطلب إطارًا تحليليًا قادرًا على استيعاب هذا التشابك عند توجيه التدخلات الحضرية.

في هذا السياق، يُعدّ التشخيص الثقافي منطلقًا منهجيًا يهدف إلى قراءة البنية التاريخية والاجتماعية والرمزية للمكان، بما يساعد في تحديد الخصائص المحلية وفهم أنماط تشكل الهوية ضمن المجال الحضري. ويسهم هذا الفهم في توجيه قرارات التطوير نحو استجابات أكثر اتساقًا مع السياق، ويحدّ من احتمالات الانقطاع بين التحولات العمرانية والمرجعيات الثقافية. وتأتي بعد ذلك استراتيجية التوطين والتنشيط التي تُعنى بترجمة مخرجات التشخيص إلى تدخلات مكانية من خلال إعادة توظيف العناصر القائمة وتفعيل حضورها داخل النسيج الحضري، بما يدعم استمرارية المعنى الثقافي في ظل التحولات المعاصرة.

أما الإنتاج والاستهلاك الثقافي فيمثلان البعد التشغيلي الذي يتيح إدماج الثقافة في الحياة الحضرية عبر الممارسات والأنشطة والمؤسسات المرتبطة بها، الأمر الذي يعزز حضورها ضمن الفضاء العام ويجعلها جزءًا من الديناميكيات الحضرية المستمرة. وبناءً على ذلك، يمكن فهم العلاقة بين هذه الاستراتيجيات بوصفها علاقة تكامل وظيفي تتدرج من الفهم التحليلي إلى التفعيل المكاني وصولًا إلى الاستمرارية التشغيلية، دون افتراض تسلسل خطي صارم بينها. وعليه، فإن التعامل مع هذه الاستراتيجيات ضمن إطار متكامل يوفر أساسًا نظريًا يدعم توجهات التطوير الحضري نحو نماذج أكثر ارتباطًا بالسياق الثقافي وأكثر قدرة على التكيف مع التحولات الحضرية.

7. الاطار النظري لأستراتيجيات البصمة الثقافية

الجدول (3): الاطار النظري لأستراتيجيات البصمة الثقافية

ت	الاستراتيجية	المفردات الرئيسية	المفردات الثانوية	القيم الممكنة
		اولاً: استراتيجية المحاور الابداعية (دمج الثقافة	الابتكار المستند الى التراث	تحويل التراث الى منتج اقتصادي
				الحفاظ على العمارة المحلية
				تعزيز الانتماء المجتمعي
				دمج الفنون الشعبية في الفضاءات العامة
			الابتكار المؤسسي	ربط الابتكار بالاصول الثقافية (اعادة توظيف العناصر التراثية في التطوير بأساليب مبتكرة تحافظ على الاصالة) مثل العناصر البحرية كأصول ثقافية

		المحلية والابتكار)		تطوير حلول سياقية استناداً الى الثقافة المحلية
			الابتكار الاجتماعي	التمكين المحلي والمشاركة المجتمعية
1	أستراتيجية التوطين والتنشيط الثقافي	ثانياً: اعادة الاستخدام التكيفي للمباني والفضاءات ذات القيمة الثقافية	على المستوى المكاني–المادي	تأهيل المباني القائمة مع الحفاظ على الطابع المحلي
				الحفاظ على العناصر التي تحمل الذاكرة المكانية
				تعددية الاستخدامات
			على المستوى الوظيفي	تحويل المباني من وظائف أحادية إلى متعددة الوظائف
				فضاءات مفتوحة للاستخدام الثقافي والاجتماعي والإبداعي
				بيئات تسمح بالأنشطة المؤقتة والدائمة معًا
			على المستوى الاجتماعي	الارتباط المباشر بالمجتمع المحلي.
				دمج الذاكرة الجماعية في الممارسة اليومية للسكان.
		اولاً: تشخيص الاصول التاريخية	تحليل الطبقات التاريخية	الشكل البنائي والطابع الحضري
				انماط الاستخدام وانماط السكن
				العلاقات الاجتماعية ونظم الجيرة
			احياء القيم والعناصر التقليدية	إعادة تفعيل الرموز والأنماط الثقافية في الفضاء العام
				التنظيم الفضائي العام
			تحليل الاصول الاجتماعية	الاصول الملوسة–: •الاصول الطبيعية: (الجبال/ والفضاءات الخارجية/ والينابيع). •الاصول الحضرية: (المساجد/ والمدارس/ والطرق والجسور/ والمرافق الصحية الأساسية/ والمتاجر/ وورش العمل الحرفية). •الاصول البشرية: السكان المحليون (كقوة عاملة وكمجتمع مضيف) •الاصول الاجتماعية: (البنية التحتية الاجتماعية مثل اماكن التجمعات) • الاصول المالية رأس المال المحدود من الأعمال المحلية والادخارات الشخصية

2	استراتيجية التشخيص الثقافي	ثانياً: التشخيص الاجتماعي		الاصول غير الملموسة-: • الروابط والعلاقات الاجتماعية والقرابة: رأس مال اجتماعي قابل للتوظيف في المشاريع السياحية والبيئية. • العادات والقيم والعمل الزراعي التقليدي: يعكس نمط عيش مرتبط بالأرض. • المهارات الحرفية والممارسات الغذائية: إعداد الأطعمة التقليدية وزراعة النباتات المحلية. • الهوية الثقافية: تظهر في تخطيط السكن والبيئة الحضرية التقليدية وفي الممارسات الدينية المشتركة.
3	أستراتيجية الانتاج والاستهلاك الثقافي	انتاج محتوى الهوية الثقافية	المؤسسات والممارسات الثقافية	المؤسسات الثقافية والفنية
				الفعاليات والعروض الثقافية في الاماكن العامة
				حضور التقاليد والعادات والممارسات المحلية في الفعاليات الوطنية والاجتماعية.
				مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة الوطنية والعامة.
			حيوية البيئة الثقافية	حضور السكان في الفعاليات الثقافية السنوية.
				مواقع التراث المحمية قانونياً.
				المساحات المتاحة للمبدعين للعرض والإنتاج الفني.
				مساحات تُظهر الإنتاج الثقافي للمجتمع بشكل مستمر.
			الثقافة والاقتصاد	التمويل الحكومي للبرامج الثقافية.
				وجود العاملين في قطاع الفنون والثقافة.
				مساهمة الثقافة والفنون في الناتج المحلي الإجمالي.
				وجود خطط طويلة الأمد للاستثمار في الثقافة.
			التعليم من اجل الثقافة	التسجيل في البرامج الأكاديمية الخاصة بالفنون والثقافة.
				إدماج الثقافة والفنون في المناهج الدراسية.
			استهلاك الثقافة	البنية التحتية وسهولة الوصول وربط عناصر الجذب
				التلقي الثقافي عبر العروض الثقافية والترفيهية والمهرجانات الثقافية، أماكن اللقاءات الاجتماعية
				المعالم الثقافية والمعمارية الجاذبة
				إنتاج وتداول المنتجات الثقافية التجارية

8. المناقشة

تشير هذه الدراسة إلى أن استراتيجيات البصمة الثقافية يمكن النظر إليها بوصفها إطارًا تحليليًا يسهم في تنظيم إدماج الثقافة ضمن مسارات التطوير الحضري، مع قدرتها على تقديم حلول معيارية قابلة للتطبيق في مختلف السياقات. وتُظهر القراءة النظرية أن فاعلية هذه الاستراتيجيات ترتبط بدرجة ملاءمتها لخصوصية المكان وبكيفية توظيفها داخل العملية التخطيطية، الأمر الذي يستدعي التعامل معها بوصفها موجهات تفسيرية أكثر من كونها نماذج جاهزة للتطبيق.

في هذا الإطار، يبرز التشخيص الثقافي كمدخل يساعد على بناء فهم أكثر عمقًا للبنية الاجتماعية والتاريخية والرمزية للمكان. غير أن دوره لا ينبغي المبالغة فيه، إذ إن دقة التشخيص تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية البيانات المتاحة وعلى قدرة المخطط على تفسيرها ضمن سياق متغير. كما أن التحولات الحضرية المتسارعة قد تحدّ من استقرار بعض المؤشرات الثقافية، مما يجعل التشخيص عملية مستمرة وليست مرحلة تُنجز مرة واحدة قبل التدخل. وبناءً على ذلك، يمكن فهم التشخيص بوصفه أداة تقلل من احتمالات الانفصال عن السياق، دون أن تضمن بالضرورة توافق جميع مخرجات التطوير مع الواقع الاجتماعي.

أما استراتيجية التوطين والتفعيل فتشير إلى محاولة مواءمة التدخلات الحضرية مع الخصائص المحلية، بما قد يسهم في الحد من النزعات النمطية في التخطيط. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التوازن يظل مرتبطًا بجملة من العوامل، من بينها الضغوط الاقتصادية، ومتطلبات الاستثمار، والأطر التنظيمية التي قد تدفع أحيانًا نحو تبني حلول أكثر معيارية. كما أن الإفراط في التركيز على الخصوصية المحلية قد يقيّد فرص الابتكار إذا لم يُدار ضمن رؤية مرنة تستوعب التحولات المستقبلية. وعليه، يبدو أن التحدي لا يكمن في التوطين ذاته، بل في القدرة على تحقيق توازن بين الاستجابة للسياق والانفتاح على إمكانات التطوير.

فيما يتعلق بـ الإنتاج والاستهلاك الثقافي، توضح المناقشة أن استمرارية الممارسات الثقافية داخل المجال الحضري قد تسهم في دعم الحيوية المكانية وتعزيز الاستخدام المتكرر للفضاءات. إلا أن الأدبيات تشير أيضًا إلى مخاطر محتملة، من بينها اختزال الثقافة في أنشطة ترويجية أو توظيفها كأداة جذب اقتصادي منفصلة عن بنيتها الاجتماعية. لذلك، فإن نجاح هذا المسار يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الأطر المؤسسية وقدرتها على تنظيم العلاقة بين النشاط الثقافي وبين احتياجات المجتمع المحلي، بما يحدّ من احتمالات الانفصال بين الممارسة الثقافية وسياقها.

وعند النظر إلى الاستراتيجيات الثلاث مجتمعة، يتضح أنها لا تعمل بالضرورة وفق تسلسل ثابت، بل ضمن علاقة تفاعلية قد تختلف باختلاف المشروع والسياق الحضري. فقد يتقدم التفعيل في بعض الحالات نتيجة مبادرات محلية، بينما تستدعي الممارسة لاحقًا إجراء قراءة تشخيصية أعمق، أو قد يقود التشخيص إلى تدخلات موضعية تتطور تدريجيًا نحو أنماط تشغيل ثقافي أكثر اتساعًا. ويشير ذلك إلى أن التكامل بين الاستراتيجيات يمثل احتمالًا تخطيطيًا أكثر من كونه مسارًا حتميًا.

كما توحي هذه القراءة بأن بعض الإشكاليات التي تواجه مشاريع التطوير الحضري—مثل ضعف الحساسية للسياق أو تراجع الاستخدام بعد التنفيذ—قد ترتبط أحيانًا بغياب الرؤية الاستراتيجية، لكنها قد تكون أيضًا نتاجًا لعوامل هيكلية أوسع،

تشمل التحولات الاقتصادية، وأنماط الحوكمة، وتغير أولويات السياسات الحضرية. ومن ثمّ، فإن استراتيجيات البصمة الثقافية ينبغي فهمها كأحد المداخل الممكنة لمعالجة هذه التحديات، لا كبديل شامل لمختلف أدوات التخطيط.

وعليه، يمكن القول إن أهمية استراتيجيات البصمة الثقافية تكمن في قدرتها على توفير منظور تفسيري يساعد في قراءة العلاقة بين الثقافة والتطوير الحضري بصورة أكثر تنظيمًا، مع الإقرار بأن فاعليتها تظل مشروطة بظروف التطبيق وبمدى تكاملها مع الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية التي تشكل بدورها جزءًا من تعقيد الظاهرة الحضرية.

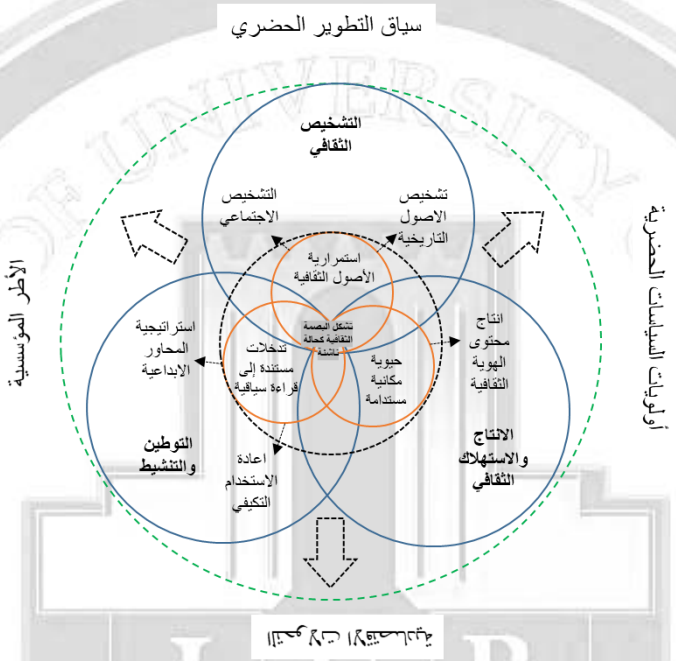

المخطط (1): نموذج تكاملي تفاعلي لاستراتيجيات البصمة الثقافية ضمن سياق التطوير الحضري

يوضح المخطط السابق أن استراتيجيات البصمة الثقافية تمثل نظمًا تحليلية متمايزة تعمل ضمن سياق التطوير الحضري، دون أن تفترض مسارًا تسلسليًا ثابتًا بينها. فالتشخيص الثقافي يوفّر مدخلًا تفسيريًا لفهم البنية الاجتماعية والتاريخية والرمزية للمكان، في حين تسهم استراتيجية التوطين والتنشيط في ترجمة هذا الفهم إلى تدخلات مكانية وسياقية تستجيب لخصوصية البيئة الحضرية، بينما يرتبط الإنتاج والاستهلاك الثقافي بتفعيل الممارسات الثقافية وضمان استمراريتها ضمن المجال الحضري. ويُظهر التقاطع بين هذه النظم أن تشكّل البصمة الثقافية يُفهم بوصفه حالة ناشئة من تفاعلها، لا نتيجة حتمية لتطبيق أي منها بصورة منفردة، كما يظل هذا التفاعل مشروطًا بالعوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية التي تؤطر عملية التطوير الحضري.

9. الاستنتاجات

خلص هذا البحث إلى أن مقاربة "البصمة الثقافية" يمكن استخدامها كإطار تحليلي يساعد على تنظيم إدماج الثقافة ضمن التطوير الحضري، من خلال نقلها من مستوى الخطاب العام إلى مستوى آليات أكثر تحديدًا ترتبط بقراءة المكان وتوجيه

التدخلات وتشغيلها. ويُظهر الامتداد التاريخي الذي عرضه البحث أن الثقافة ظلت عنصرًا متداخلًا في تشكل المدن عبر العصور، سواء عبر الدين والمؤسسات والفضاءات العامة في الحضارات القديمة، أو عبر البنى الاجتماعية والدينية والاقتصادية في العصور الوسطى، أو عبر التحولات الفكرية والابتكار المعماري في عصر النهضة، وصولًا إلى التحولات التقنية وأنماط العيش الحديثة في الثورة الصناعية والقرن العشرين، ثم الاعتراف المعاصر بدور الثقافة ضمن خطابات التطوير الحضري. ويشير هذا المسار إلى أن الثقافة ليست "مكوّنًا إضافيًا" للمدينة، بل بعدًا بنيويًا يتبدى في التنظيم المكاني وفي أنماط الاستعمال وفي أنظمة الإنتاج والتبادل.

على المستوى النظري، بيّن البحث أن تفسير العلاقة بين الثقافة والتطوير الحضري يتسم بتعدد المقاربات: إذ ينظر منظور الميزة التنافسية إلى الثقافة كعامل يمكن إدماجه في الاقتصاد الحضري عبر التمركز المكاني والابتكار وتمايز المكان، بينما يركز منظور "الطبقة الإبداعية" على دور الفضاءات الحضرية المحفزة والأنشطة الثقافية في جذب المواهب وإعادة تنشيط مراكز المدن، في حين يؤكد منظور "القدرات" أن التطوير الحضري ينبغي أن يُقرأ من زاوية توسيع فرص الأفراد وتمكينهم من الوصول إلى الموارد، ومنها الموارد الثقافية. ويُستفاد من هذا التنوع أن الثقافة لا تعمل وفق مسار واحد داخل التطوير الحضري، وأن أي إطار تحليلي يتطلب الجمع بين القراءة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية دون اختزال.

وبالانتقال إلى محور البحث الرئيس، أوضحت الدراسة أن استراتيجيات البصمة الثقافية الثلاث تمثل وحدات تحليلية متمايزة، لكل منها وظيفة محددة ضمن مسارات التطوير. فالتشخيص الثقافي برز كمدخل يهدف إلى بناء فهم تفسيرّي للسياق عبر تحليل الطبقات التاريخية وأنماط العيش والعلاقات الاجتماعية والتنظيمات المكانية، بما يساعد على تقليل احتمالات القطيعة بين التدخلات وبين مرجعيات المكان. في المقابل، تمثل استراتيجية التوطين والتفعيل مجال تحويل المعرفة السياقية إلى تدخلات مكانية وتشغيلية، من خلال إعادة توظيف المباني والفضاءات ذات الدلالة، وترجمة الخصوصيات المحلية إلى حلول تصميمية تُحد من الاستنساخ وتُعزّز قابلية الفضاء للاستخدام. أما الإنتاج والاستهلاك الثقافي فظهر كبعد تشغيلي يربط الثقافة بالحياة الحضرية المستمرة عبر المؤسسات والفعاليات والبنية التحتية الثقافية، مع ضرورة الانتباه إلى احتمال اختزال الثقافة في ممارسات ترويجية إذا انفصلت عن سياقها الاجتماعي والمكاني.

كما انتهى البحث إلى أن العلاقة بين هذه الاستراتيجيات لا تتخذ صيغة تسلسل خطي ثابت، بل تعمل ضمن تفاعل وظيفي قد يختلف تبعًا للسياق. فقد يبدأ مسار ما بالتفعيل ثم يستدعي تشخيصًا أعمق لضبط التدخل، أو قد يقود التشخيص إلى توطين ثم إلى تشغيل ثقافي عبر أنماط إنتاج وتداول. ويُفهم هذا التفاعل بوصفه احتمالًا تخطيطيًا وليس مسارًا حتميًا، وهو ما يتوافق مع طبيعة الثقافة باعتبارها عملية ديناميكية تتغير بتغير الشروط الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية.

ومن الإسهامات المنهجية المهمة في هذا البحث أنه قدّم إطارًا نظريًا لأستراتيجيات البصمة الثقافية مُترجمًا إلى مفردات رئيسية وثانوية قابلة للاشتغال كمؤشرات إجرائية، مثل: الابتكار المستند إلى التراث، إعادة الاستخدام التكيفي بمستوياته (المكاني/الوظيفي/الاجتماعي)، تحليل الطبقات التاريخية، تشخيص الأصول الملموسة وغير الملموسة، البنية التحتية الثقافية، انتظام الفعاليات، وربط عناصر الجذب وإتاحة الوصول. ويتيح هذا التحويل تقليل الاعتماد على الوصف المفاهيمي المجرد، ويفتح المجال لتطبيقات لاحقة يمكن أن تختبر هذه المؤشرات ضمن حالات دراسية محددة.

ومع ذلك، تؤكد الاستنتاجات أن طبيعة البحث التحليلية النظرية تفرض حدودًا على تعميم النتائج، إذ لم تُختبر المؤشرات ميدانيًا ضمن مشروع حضري بعينه. وعليه، فإن المسار البحثي التالي يتمثل في تفعيل هذا الإطار ضمن دراسات تطبيقية تقيس درجة تحقق المفردات والمؤشرات، وتفحص مدى حساسيتها لتباين السياقات الحضرية، ودور الأطر التنظيمية والمؤسسية في دعم أو تقييد تشغيل الاستراتيجيات. وبذلك، يقدم البحث أساسًا تحليليًا منظمًا لفهم استراتيجيات البصمة الثقافية في التطوير الحضري، مع إبقاء فاعليتها النهائية رهينة بظروف التطبيق وبالتكامل مع العوامل الحضرية الأوسع.

References

[1] L. Mumford, The City in History: Its Origins, Its Transformations, and Its Prospects. New York, NY, USA: Harcourt, Brace & World, 1961.

[2] V. G. Childe, “The Urban Revolution,” Town Planning Review, vol. 21, no. 1, pp. 3–17, 1950, doi: 10.1068/r2103.

[3] L. Benevolo, The History of the City. Cambridge, MA, USA: MIT Press, 1980.

[4] L. Martines, Power and Imagination: City-States in Renaissance Italy. New York, NY, USA: Taylor & Francis, 1979.

[5] M. Trachtenberg and I. Hyman, Architecture: From Prehistory to Postmodernity, 2nd ed. New York, NY, USA: Harry N. Abrams, 2002.

[6] E. J. Hobsbawm, Industry and Empire: From 1750 to the Present Day. New York, NY, USA: Pantheon Books, 1968.

[7] D. Harvey, The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change. Oxford, UK: Blackwell, 1989.

[8] P. Hall, Cities of Tomorrow: An Intellectual History of Urban Planning and Design in the Twentieth Century, 3rd ed. Oxford, UK: Blackwell Publishing, 2002.

[9] UNESCO, Culture: Urban Future – Global Report on Culture for Sustainable Urban Development. Paris, France: UNESCO, 2016. [Online]. Available: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245999

[10] S. Baker and S. Rana, “Culture and Urban Resilience in the Time of COVID-19: A Review of the Literature,” Urban Studies, vol. 58, no. 5, pp. 1023–1040, 2021, doi: 10.1177/00420980211005234.

[11] P. L. Sacco, G. Ferilli, and G. T. Blessi, “Understanding Culture-led Local Development: A Critique of Alternative Theoretical Explanations,” Urban Studies, vol. 51, no. 13, pp. 2806–2821, 2014, doi: 10.1177/0042098013512876.

[12] M. E. Porter, The Competitive Advantage of Nations. New York, NY, USA: Free Press, 1990.

[13] A. J. Scott and M. Storper, “Rethinking Human Capital, Creativity and Urban Growth,” Journal of Economic Geography, vol. 9, no. 2, pp. 147–167, 2009, doi: 10.1093/jeg/lbn052.

[14] C. Landry, The Creative City: A Toolkit for Urban Innovators. London, UK: Earthscan, 2000.

[15] A. J. Scott, “Creative Cities: Conceptual Issues and Policy Questions,” Journal of Urban Affairs, vol. 28, no. 1, pp. 1–17, 2006, doi: 10.1111/j.0735-2166.2006.00256.x.

[16] C. O’Callaghan and D. Linehan, “Cultural Spaces and Urban Change in Cork 2005,” European Planning Studies, vol. 15, no. 10, pp. 1369–1386, 2007, doi: 10.1080/09654310701550896.

[17] K. Kourtit and P. Nijkamp, “Urban Cultural Vanguards: Why Culture Matters for Urban Success,” Urban Culture Review, vol. 13, no. 2, pp. 117–132, 2022.

[18] R. Falanga and R. Nunes, "Tackling Urban Disparities Through Participatory Culture-led Urban Regeneration: Insights from Lisbon," Urban Regeneration Journal, vol. 29, no. 6, pp. 456–473, 2021.

[19] Y.-H. Chiua et al., "Culture-led Urban Regeneration Strategy: An Evaluation of the Management Strategies and Performance of Urban Regeneration Stations in Taipei City," Journal of Urban Planning and Development, vol. 145, no. 1, pp. 40–57, 2019.

[20] K. H. Hwang, "Finding Urban Identity Through Culture-led Urban Regeneration," Journal of Urban Design, vol. 23, no. 4, pp. 451–469, 2018, doi: 10.1080/13574809.2018.1483662.

[21] H. K. Lysgård, "The Definition of Culture in Culture-based Urban Development Strategies: Antagonisms in the Construction of a Culture-based Development Discourse," Urban Studies, vol. 48, no. 9, pp. 1815–1830, 2011.

[22] P. L. Sacco, G. Ferilli, and G. T. Blessi, "Understanding Culture-led Local Development: A Critique of Alternative Theoretical Explanations," Urban Studies, vol. 51, no. 13, pp. 2806–2821, 2014, doi: 10.1177/0042098013512876.

[23] A. P. Russo and J. Van der Borg, "An Urban Policy Framework for Culture-oriented Economic Development: Lessons from the Netherlands," Urban Geography, vol. 31, no. 5, pp. 668–690, 2010.

[24] H. Pirenne, Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade, Updated ed., doi: 10.1515/9781400852388.

[25] C. Geertz, The Interpretation of Cultures. New York, NY, USA: Basic Books, 1973.

[26] H. R. Markus and S. Kitayama, "Culture and the Self: Implications for Cognition, Emotion, and Motivation," Psychological Review, vol. 98, no. 2, pp. 224–253, 1991, doi: 10.1037/0033-295X.98.2.224.

[27] H. C. Triandis, Individualism and Collectivism. Boulder, CO, USA: Westview Press, 1995.

[28] G. Hofstede, Culture's Consequences: Comparing Values, Behaviors, Institutions and Organizations Across Nations, 2nd ed. Thousand Oaks, CA, USA: Sage Publications, 2001.

[29] A. Rapoport, Culture, Architecture, and Design. Locke Science Publishing, 2007.

[30] H. Lee and M. Kim, "Cultural Imprints in Urban Design: A Comparative Study of Two Neighborhoods in Seoul," Urban Design International, vol. 23, no. 2, pp. 118–130, 2018, doi: 10.1057/s41289-017-0056-1.

[31] A. Moezoddin, Developing a Contextualised Framework for Culture-led Urban Sustainable Development Through Creative Hub Concept (A Case Study of Iranian Free Zone), Master's thesis, Univ. of Salford, 2024.

[32] H. Septiana et al., "Forward Thinking on Culturally Urban Imprint in the Contemporary Era: Rejuvenating the Traditional Neighbourhood Values and Characters—An Urban Morphology Review on Qatari Cities," presented at the 55th ISOCARP World Planning Congress, Jakarta–Bogor, Indonesia, Sep. 2019.

[33] E. Y. Titisari et al., "Community Development Strategy Through Identification of Tangible and Intangible Assets for the Development of Baran Buring Tourism Kampung," Indonesian Journal of Urban and Environmental Technology, pp. 119–133, 2024.

[34] E. J. Cobbina et al., "The Influence of Cultural Identity on Achieving Sustainable Urban Development in Developing Countries: Evidence from Ghana," Frontiers in Built Environment, vol. 11, Art. no. 1582670, 2025, doi: 10.3389/fbuil.2025.1582670.

[35] H. K. Lysgård, "Creativity, Culture, and Urban Strategies: A Fallacy in Cultural Urban Strategies," Journal of Cultural Economics, vol. 42, no. 3, pp. 403–417, 2018.